د . ولاء يوسف

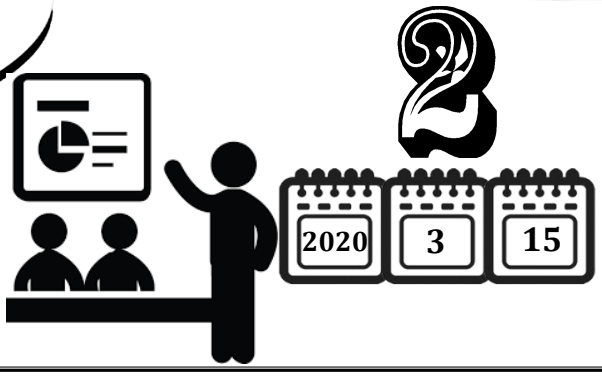

الفصل الخامس
النظم الاجتماعية

أولاً : النظام الاقتصادي:

يعد النظام الاقتصادي من أقدم أشكال النظم الاجتماعية، لأنه ملاصق لنشوء الإنسان وتقدمه، فقد حاول الإنسان – مدفوعاً بغريزة البقاء – أن يخضع الطبيعة لإرادته من أجل توفير طعامه وكسائه ومأواه. ويذهب مورجان (1818 – 1881) – بعد بحوث انتربولوجية دقيقة – إلى تأكيد أن المجتمع القديم قد مر بثلاثة مراحل: أولها مرحلة الوحشية: حيث اعتمد فيها الإنسان على ما تجود به الطبيعة وعلى صيد الحيوان أو السمك، ثم مرحلة الهمجية: حيث اعتمد فيها على الزراعة والرعي واستئناس الحيوانات والدواجن، وأخذ يستخدم عقله في تسير معاشه، ثم مرحلة المدنية: حيث نقدم عقل الإنسان واعتمد فيها على التجارة والمبادلات.

ففي مرحلة الوحشية كانت الملكية مشاعاً للجميع، ما عدا الأشياء الشخصية التي كانت ملكية خاصة، حتى إنها كانت تدفن مع صاحبها عند وفاته بما فيها الزوجة نفسها. هذا النوع من الاشتراكية البدائية كان ضرورة اقتصادية استلزمتها طبيعة الحياة في مجتمعات دائمة التعرض للخطر، مما يستلزم شيوع المسؤولية وشيوع الانفتاع، كما أن الجماعات البدائية كانت تعيش في حالة اكتفاء ذاتي لا يتطلب وجود ملكية خاصة لأدوات الإنتاج.

وفي مرحلة الهمجية – التي استطاع فيها الإنسان أن يستأنس الحيوانات البرية قلت درجة المخاطرة التي كان يتعرض لها في الصيد، واتسع وقت فراغه فتعلم الزراعة وبنى المساكن وبدأ بإنتاج الثمار والمحاصيل، واستخدم أدواته من الحجر المصقول والمعادن التي صهرها وشكلها لتلبية حاجاته الضرورية. وبدأ الإنسان في هذه المرحلة يفكر في غده، فأخذ يحتاط لمستقبله، فابتدع وسائل لخزن القوت وحفظ اللحوم، فبنى شبه

الصوامع لحفظ الغلال، واكتشف وسائل تدخين اللحوم وتمليحها وتبريدها، واخترع المحراث الذي ساعده على الاستقرار في الأرض. واستلزمت طبيعة الحياة الاقتصادية في هذه المرحلة استئثار الأسر واستحواذها على الأرض التي تفلحها، ثم على ثمرات هذه الفلاحة، ومن ثم تحولت إلى الاكتناز الخاص وإلى الملكية الخاصة بعد أن أصبح انتقال الملكية بالميراث أمراً معترفاً به في مجتمعات الرعي والزراعة. وفي هذه المرحلة ظهرت الصناعات اليدوية لإنتاج بعض السلع بقصد الإشباع الخاص لحاجات العشيرة أو القبيلة، مما أدى إلى تضييق نطاق المعاملات والمبادلات، وقد أسهم في تضييق نطاق المعاملات أن المبادلات – في هذه المرحلة – كانت قاصرة على العشائر التي تربطها وحدة الطوطم (رمز ديني) أو القبائل التي ترتبط بروابط القرابة أو الجيرة.

وفي مرحل المدنية ساعدت العوامل الاقتصادية على نشأة عدد كبير من المدن التي قامت أساساً على ظهور نوع من الصناعة أو سوق من الأسواق أو كشف مادة من المواد الأولية، مما ساعد على إيجاد انتعاش اقتصادي يسمح بقيام مجتمع دائم يؤدي اتساعه إلى ظهور مدينة ضخمة.

وتؤثر الأحوال الاقتصادية فيما ينشأ بين الشعوب من علاقات ودية أو عدائية، كما تؤثر في حياة الناس الفكرية وفي ازدهار الفنون والآداب والعلوم، وفي المشخصات التي يمثلها النظام الاقتصادي. لهذا يتبين شكل النظام الاقتصادي بحسب إيديولوجية المجتمع؛ فإذا تعقبنا حركة التاريخ يمكن أن نميز بين النظام الإقطاعي والنظام الرأس مالي والنظام الاشتراكي، ويمكن أن نميز بين نظام الاقتصاد الحر والاقتصاد المختلط والاقتصاد الموجه. فالاقتصاد الحر يقوم على فلسفة قوامها خضوع الظواهر الاقتصادية لنظام طبيعي لا يمكن التخلص منه أو تغييره، لأنها ليست من صنع الإنسان، وليس من مصلحته تغييرها؛ لأنها أفضل ما يمكن الحصول عليه؛ وعلى هذا يقتصر عمل الأفراد والحكومات على تنظيم الجهود بما يتفق وأحكام هذا النظام. أما الاقتصاد المختلط فيقوم على وجود قطاع عام وقطاع خاص على نفس المستوى من القوة؛ أو عن طريق اشتراك الدولة في عدد من المشروعات التي يظل للسيادة الخاصة فيها دور غير قليل الأهمية. ويعد هذا الشكل وسيلة من وسائل تهذيب النظام الاقتصادي الرأسمالي عن طريق تدخل الدولة الجزئي في المشروعات الاقتصادية. ويتميز الاقتصاد الموجه بفلسفة قوامها تقديم المجتمع على الفرد، ويرتكز على الفكرة التي تنادي بالتضامن الإنساني، والحرص على أداء الواجب نحو المجتمع قبل المطالبة بالحقوق. وقد تطور هذا المبدأ بتأثير كارل ماركس عندما عد المجتمع – الذي يعنيه هو – طبقة اجتماعية معينة، يرى تقديمها على باقي الطبقات؛ لأنها تمثل الطبقة المنشئة للمنفعة. كما أن المذاهب الاشتراكية تنادي جميعها بالمساواة بين الناس عن طريق تحسين أحوال الطبقات الفقيرة، كما تنادي بتحويل الملكية الخاصة لوسائل الإنتاج إلى ملكية جماعية.

ومهما تفاوتت درجات الحرية أو التدخل، فلا يذهب علم الاجتماع إلى إصدار أحكام معيارية حولها وإلى أن يفاضل بين نظام اقتصادي وآخر، لأن تطور هذا النظم جاء وليداً للتغير في العلاقات وفي طبيعة البناء الاجتماعي. ومن هنا تغير شكلها أثناء سيرها، واندثر بعضها، وكتب لبعضها الآخر البقاء والاستمرار. فمنذ القدم سادت فكرة سد الحاجات الرئيسية، فكان الإنسان يعمل من أجل بقائه واستمراره؛ وهكذا اتجه إلى جمع الخيرات التي تسد حاجاته الأولية مبتدئاً بأكثر الحاجات إلحاحاً، ومع التطور ظهرت فكرة حق الملكية للحاكم وحده، ثم جاء نظام ينادي بأن تكون الملكية حق لكل مواطن حر، وساد المبدأ الاقتصادي "دعه يعمل، دعه يمر" وترتب على ذلك تكدس الثروات في أيد أصحاب المصانع، وظهر تحكمهم واحتكارهم للسلع، ثم ظهرت فكرة الملكية بوصفها وظيفة اجتماعية، وتلتها فكرة ملكية الدولة لجميع القوى الاقتصادية وعوامل الإنتاج.

وفي جميع هذه المراحل يقاس نضج المجتمع وتقدمه بارتقاء مستوى المهارة لدى أفراده؛ ويدخل ضمن هذه المهارة التي تؤثر في مستوى الإنتاجية كل من نوع الأدوات المستخدمة في الإنتاج، ومدى مسايرتها لمستلزمات التقدم الفني، إلى جانب مستوى الثقافة العامة وتنمية مهاراتها.

كما يختلف مفهوم العدالة الاجتماعية باختلاف النظام الاقتصادي السائد، فالرأسمالية تدعي أنها وحدها الأمينة على شكل العدالة وجوهرها إلى الحد الذي تذهب فيه إلى القول بأن ***"تكافؤ الفرص"*** يعني عدم التدخل في مساندة العناصر الضعيفة أو المعوقة - لأسباب طبيعية أو مكتسبة – لأن الناس خلقوا متفاوتين في قدراتهم واستعداداتهم الجسدية والنفسية والعقلية، بل وفي مهاراتهم وإمكاناتهم الاجتماعية والأخلاقية، فالعدالة الاجتماعية – وفقاً للفكر الرأسمالي – تعني الحرية بأوسع معانيها، حرية الأغنياء في أن يزدادوا ثراءً، وحرية الفقراء في أن يظلموا – كما أرادوا لأنفسهم – ويبقوا فقراء معوزين؛ ولهاذا فإن معدل الربح – في المجتمعات الرأسمالية – هو الذي يحدد شكل الاستثمارات في القطاعات المختلفة، وإن المنافسة الحرة هي التي تذهب من تجاوز الربح المعدل الملائم لاحتياجات المستثمر، ومن ثم الوصول إلى توازن عادل دون تدخل الدولة أو تعديلها لمسارات التغير. وهكذا تلجأ الدول الرأسمالية، عندما تتبين الحاجة إلى نوع معين من الإنتاج – سواء كان ذلك لمصلحة المستهلك أم لمصلحة الدولة في ظروف معينة – إلى توجيه البنك المركزي إلى خفض سعر الفائدة على القروض التي يطلبها المستثمرون من البنوك التجارية لاستثمارها في مشروع معين أو قطاع بذاته. ويؤدي ذلك إلى التحول السريع نحو هذا القطاع الذي يتمتع بهذه الميزة التي تساعد في الحصول على معدل أكبر من الربح. وقد يلجأ البنك المركزي لاجتذاب الاستثمارات نحو نوع معين من النشاط إلى خفض سعر القطع، حتى يشجع المستثمرين والمنتجين على

بيع إنتاجهم بالأجل، ويحصلون من البنوك التجارية – التي يسلمونها الكمبيلات المؤجلة السداد – على قيمتها فوراً بسعر قطع منخفض. ويحدث نتيجة لذلك تحركات سريعة داخل الهيكل الاستثماري الرأسمالي دون تدخل الدولة بصورة سافرة.

***وقد تلجأ الدولة إلى منح إعانات لتصدير السلع والخدمات** حين ترى أن هناك أحجاماً ما عن الاهتمام بتصديرها بالصورة التي تحقق توازناً لصالحها في الميزان التجاري. ففي عصر التخصص الدقيق تتميز بعض المجتمعات بإنتاج سلع معينة في أحسن الظروف، ومن هنا ينخفض ثمنها وترتفع جودتها؛ ويكون من المفيد أن تتحول الدولة التي لا تنتج هذه السلعة في ظروف ملائمة إلى إنتاج سلع أخرى، وتستورد هذه السلعة. ومن هنا يتطلب هذا التخصص توسيع نطاق السوق بما يقلل من تكلفة الإنتاج. ويبدو أن تشجيع التصدير أمر بالغ الأهمية، ولا يتيسر ذلك إلا إذا كان محصناً ضد عوامل المنافسة الخارجية، فيكون لانخفاض السعر عامل مؤثر وقوي في اكتساب أسواق جديدة. ولهذا تتجه الدول الرأسمالية إلى منح إعانات التصدير أو منح إعفاءات عن رسوم الإنتاج والضرائب المحلية المفروضة على السلعة عندما توجه إلى التصدير الخارجي.

***،إلى جانب إعانات التصدير تظهر إعانات الإنتاج**، وتمارس تأثيراً لا يقل فعالية عن الأولى، ولكنها تختلف عنها في الظروف التي تدفع إلى منحها. فبينما تستخدم إعانات التصدير للسلع الناجحة فعلاً وسيلة لخفض الثمن؛ فإن إعانات الإنتاج تهدف إلى إنتاج سلعة معينة وتسويقها محلياً بسعر أقل من سعر التكلفة، بقصد حمايتها من منافسة السلع المناظرة لها والمستوردة من الخارج. فمن المعروف في ظل الاقتصاد الرأسمالي أن حرية الاستيراد والتصدير مفتوحة أمام المستثمرين دون قيود على حجم الاستثمار من البلاد التي تحدث معها المعاملات. وهكذا قد ترد للدولة أنواع من السلع بأسعار أقل من مثيلاتها المنتجة محلياً، ولو ترك ذلك للمنافسة الحرة لتطلب تحولاً تاماً من جانب المستثمرين عن إنتاج هذه السلعة كلية، وقد يؤثر ذلك في الاقتصاد العام للدولة، فتلجأ هذه الدولة إلى أسلوب تتستر من ورائه بأنها لا تتدخل في حرية المستوردين أو إلى فرض ضرائب مرتفعة على أنواع معينة من السلع المستوردة وخاصة السلع الواردة من الدول المعاملة بالمثل، هذا الأسلوب يظهر في شكل إعانات الإنتاج.

ويبدو ذلك واضحاً حتى في تصدير القوى البشرية لكي تعمل خارج أوطانها. فقد تلجأ بعض الدول – التي تهدف إلى تشجيع تصدير الخامات لمجتمعات معينة – إلى منح أجور أو مرتبات أو مكافآت للأشخاص الذين يبدون استعداداً للعمل في البلاد التي تتضمنها قوائم إعانات الخدمة الخارجية.

كما تلجأ الدولة إلى إعفاء الشركات والمؤسسات من الضرائب على الجزء من الأرباح الذي يوجه إلى التحسينات والمستحدثات في الهيكل التكنولوجي، بهدف حث هذه

المشروعات على مواكبة ركب التقدم العلمي، والإقدام على استبدال الآلات القديمة بأخرى حديثة، مما يسهم بصورة مباشرة في تحسين مستوى الإنتاج. كما تلجأ إلى إعفاء المشروعات الإنتاجية وغيرها من الضرائب على الجزء من الأرباح الذي يوجه إلى الخدمات والرعاية الاجتماعية، بما في ذلك نفقات المنشآت والأدوات والخبراء والمساعدات أو الخدمات التي تقدم للفراء والمحتاجين فيها.

ويهدف ذلك إلى تشجيع هذه المشروعات على تهذيب مساوئ النظام الرأسمالي ورفع مستوى الخدمات التي تقدم للعاملين بوصفها هدفاً بعيداً من أهداف الحفاظ على الرأسمالية.

***أما مفهوم العدالة الاجتماعية** في الفكر الاشتراكي فإنه يقوم على محتوى مغاير تماماً لمفهومها في الاقتصاد الرأسمالي. فالعدالة كما تفهمها الاشتراكية تعني تدخل الدولة لتحقيق عدالة الفرص وعدالة التوزيع في حدود الخير العام. ولكن الطريق إلى هذه العدالة ليس واحداً لدى أصحاب الفكر الاشتراكي أنفسهم. فالاشتراكيون المثاليون مثلاً يؤكدون أهمية التبادلية في تقدم الخدمة، أي أن المجتمع الاشتراكي العادل هو الذي يقوم على أساس أن ((**لكل بحسب مقدرته ولكل مقدرة بحسب ما تقدمه من إنتاج**))؛ ومن هنا يفضل الاشتراكيون المثاليون الديكتاتورية المستنيرة التي تستطيع أن تضع حدوداً فاصلة للحرية العادلة. والاشتراكيون التعاونيون يذهبون إلى القول بأنه طالما ظلت المنافسة تسيطر على النظام الاقتصادي، فلن يسود الرضا بين الناس؛ ولهذا لا بد أن يحل تنظيم الصناعة التعاوني محل المنافسة على أن تكون الملكية جماعية. ويذهب أوين – مثلاً – إلى تأكيد أن هذا الانتقال لا يتطلب حرباً طبقية، ولا اضطرابات عالمية، أو اجراءات سياسية، ولكنه يتطلب تسليم الطبقات العليا بضرورة قيام نظام اجتماعي جديد على أساس سلسلة من التجارب التعاونية المحلية تقبل الاشتراك فيها جميع الطبقات إذا تطلب الموقف ذلك. ويذهب الاشتراكيون الماديون – بزعامة ماركس (1818-1883) – إلى القول بأنه من العبث أن نوجه اللوم إلى الفرد – رأسمالياً كان أم برجوازياً – بسبب ما هنالك من مظالم، لأن الظروف الاجتماعية هي التي تجبر الرأسمالي على التصرف بشكل معين، ومن العبث أن نأمل في تغيير الظروف أو في تحسينها بتحسين الناس فقط، لأنهم لن يكونوا أفضل إلا إذا سارت النظم إلى الأفضل.

وعلى الرغم من هذه الاختلافات في الشكل الخارجي لمفهوم العدالة الاجتماعية فإنها تتفق في نظرتها لجوهر هذه العدالة، أي عدالة النظم في ذاتها، وعدالة النظم في تطبيقاتها. ولهذا تتفق جميعها على ضرورة إدخال تعديل جذري على نظام الملكية فلا تتحول إلى استغلال الأقوياء للضعفاء؛ وتتفاوت أشكال هذا التعديل من مجتمع لآخر بحسب احتياجاته ومشكلاته وتصوراته للحياة الأفضل. فمثلاً تسمح الاشتراكية السان

سيمونية بالملكية الفردية إذا كانت منتجة – وخاصة الملكية الصناعية – وأن ترتبط بالعمل، وأن تؤول إلى الدولة بمجرد وفاة صاحبها. بنما تذهب اشتراكية شارل فوريه إلى أن الملكية الناتجة عن العمل أسمى مراتب الملكية بوصفها محصلة القوة الإنتاجية القائمة على عدالة مطلقة. ويذهب برودون إلى السماح بالملكية الفردية المحدودة لوسائل الاستهلاك لإعادة الاستثمار فتصبح وسائل الإنتاج بمنأى عن الملكية الفردية، وبمنأى عن ملكية الدولة، ففي رأيه أن الملكية الجماعية الحقيقية هي التي تنبثق عن جهاز جماعي يستمد سلطته من الشعب مباشرة. بينما ترى الاشتراكيات المعتدلة أن الملكية الخاصة العادلة ضرورة اجتماعية وحق إنساني لا يمكن إلغاؤه أو تجريده من المجتمع، ولكنها تفرق بين نوعين من الملكية الخاصة: ملكية مستغلة أو تفتح الباب للاستغلال، وملكية غير مستغلة تؤدي دورها في خدمة الاقتصاد الوطني كما تؤديه في خدمة أصحابها. وعلى هذا تقوم الملكية في ظل هذه الفلسفة على أساس توسيع قاعدة الملكية الفردية من جهة، وتحقيق الجماعية العادلة المتمثلة في التعاونيات وفي تدعيم القطاع العام في الوقت ذاته من جهة أخرى.

***ويرتبط بالنظام الاقتصادي** ارتباطاً وثيقاً تحديد حد أدنى من التربية الاجتماعية لكل فرد؛ ليكون ذلك بمنزلة قاعدة الارتكاز الأساسية لشق طريقه بأمان وبعدل مع أقرانه في معترك الحياة. وتتفاوت الأنظمة الاشتراكية في فهمها لماهية هذا الحد الأدنى، فمنها من يفتح الباب على مصراعيه حتى يكون العلم حقاً للجميع دون أي معوقات مادية حتى نهاية مراحله، ومنها من يقصر هذا الحق على المرحلة الأولى بوصفها ضرورية في إعادة الفرد للحياة وتمكينه من المنافسة السوية في ظل إطار سليم لمفهوم تكافؤ الفرص. وبوجه عام، فهناك اتفاق على أن حاجات وتطلعات الفئات كثيرة العدد وشديدة الحرمان ينبغي أن توضع في قاعدة السلم الهرمي بوصفها أشد الحاجات إلحاحاً، ومن ثم تأخذ المرتبة الأولى في عملية التغيير. كما أن جميع الأشكال الاشتراكية تتفق في أن العمل هو العنصر الأساسي للإنتاج، وبهذا يتلاشى المفهوم غير العادل للعمل بوصفه سلعة تحدد قيمتها في سوق العرض والطلب، أو بوصفه جزءاً مكافئاً للآلة يلقى من الرعاية القدر الذي يوجه للآلة فقط، دون اعتبار للتفاوت الكبير بينهما. ففكرة إعطاء العامل حق المشاركة في الإدارة وفي الأرباح هي تصحيح لمفهوم العمل، ومن ثم لا يصبح عنصراً دخيلاً في الإنتاج، وإنما يصبح دوره إيجابياً بما يؤديه من زيادة الدخل القومي وزيادة الدخل الخاص في وقت واحد. ويترتب على تعديل مفهوم العمل الاهتمام بالجوانب الإنسانية فيه عن طريق تخفيض ساعات العمل بما يهيئ الفرص لامتصاص جانب كبير من الأيدي العاملة التي لا يمتصها سوق العمل رغم استعدادها للعمل، وفي الوقت ذاته يتيح قدراً أكبر من وقت الفراغ الذي يهيئ الفرصة – عن طريق النشاط

الترويحي الموجه – في بناء وتدعيم الشخصية الفردية وفي زيادة الطاقة الإنتاجية. هذا إلى جانب إشاعة الطمأنينة لدى الفئات الكادحة عن طريق الأمن الاجتماعي والتأمينات الاجتماعية لتخفيف حدة التناقضات الاجتماعية في المجتمع المعاصر.

ثانياً: النظام الديني:

هل مرت الإنسانية بفترة من عدم التدين؟ هذا التساؤل لم يطل حوله الجدل، ولم تتسع دائرة الخلاف حوله، فقد أجمع الباحثون – سواء في علم الاجتماع أم في علم الأديان – على أن الإنسانية لم تمر بفترة من عدم التأمل، وعد هذا التأمل – سواء أخذ صورة خوف أم صورة إعجاب أو تعجب – محتوى ظاهرة التدين. وعلى هذا لم يخل مجتمع إنساني – مهما كانت درجة بساطته – من نظام ديني يتلاءم وطبيعته.

بدأ التدين يظهر في صورة خوف ورهبة من الظواهر التي يجد الإنسان نفسه عاجزاً أمامها، وخاصة ظاهرة الموت، والظواهر الطبيعية كالصواعق والرعود والعواصف. ثم أخذ التأمل صورة تقدير وإعجاب ببعض الظواهر التي تمنح الإنسان القدرة على العيش وعلى تسيير أمور حياته، وهكذا تأمل الإنسان القمر والشمس والنجوم التي ترشده إلى طريقه وقدرها وأعجب بها ثم قدم لها الأضحيات والقرابين.

ثم بدأ الإعجاب يأخذ صورة تعجب ودهشة من حركة الشمس والقمر، وتعاقب الليل والنهار، وصار هذا التعجب يتأرجح في فلك الحب من ناحية والرهبة من ناحية أخرى، أصبح يحبها لأنها تمنحه شيئاً ويكرهها لأنها تحرمه أشياء.

ويعتقد مورجان (1818 – 1881) أن أقدم ديانة ظهرت في آسيا هي عبادة الأرض، حيث كانوا يعدونها الأم الكبرى. فالأرض هي التي تمنح الخصب وتنبت الزرع وتعطي المحاصيل وتمسك عن الإثمار. ثم أخذ الإنسان يعبد الكائنات البشرية وخاصة أرواح الموتى، وهكذا ظهرت عبادة الأسلاف، ثم تدرجت هذه العبادة من فكرة الخوف والرهبة إلى عبادة قائمة على الوفاء والمحبة، وبهذا تدرج الإنسان إلى عبادة ما يعرف بالإله البشري أو الإله الأب إلى درجة أن بعض مشاهير الملوك أصبحوا آلهة في حال حياتهم، بل إن الإنسان عرف في مرحلة من مراحل التاريخ عبادة التوتم، وهو – كما اسلفنا – عبارة عن رمز حيواني أو نباتي أو مظهر من مظاهر الطبيعة أو جماد من الجمادات. ومن المهم أن كل شكل من اشكال التدين التي عبرتها الإنسانية، يصاحبه مجموعة من الشعائر مهما كانت الفلسفة التي تحكمها وجميعها ترمي إلى استرضاء الآلهة وتجنب أذاها. ومن أقدم الشعائر التي عرفتها الإنسانية "السحر التمثيلي" الذي اعتمد على أداء طقوس خاصة وحركات معينة، فكان المتعبد يقوم بما يماثل الأفعال التي يطلبها من الآلهة، كأنما يغربها بتقليده، فإذا أراد نزول المطر مثلاً فإنه يقوم ببعض الشعائر – على شاكلة صب الماء من أعلى الشجرة أو فتح مظلته رجاءً لنزول المطر أو كأن تقوم المرأة العقيمة بحمل

دمية صغيرة وتقوم بحركات تعبر عن الأمومة فترضعها مثلاً استدراراً لعطف الآلهة ومنحها ما تطمح إليه – وهذا هو ما يسمى بالسحر التمثيلي.

وتدرج شكل الشعائر من السحر التمثيلي إلى تقديم قربان أو اضحية لاسترضاء الآلهة فقدمت عروس لاسترضاء النيل، وأخرى لاستدرار عطف الأرض وقت البذار فالمجتمعات الإنسانية جميعها تؤكد أن الإنسانية لم تحرم – في أي مرحلة من مراحل تاريخها – من نظام ديني تتجمع في إطاره التفاعلات والشعائر والطقوس التي تعكسها الظاهرة الدينية بوصفها ظاهرة اجتماعية تتصف بالعمومية والازام.

وقد اهتم دوركهايم بالنظام الديني، وتوصل من الدراسة المقارنة إلى أن كثيراً من الديانات لا تقوم على الاعتقاد بوجود آلهة وأرواح ومن أمثلة ذلك البوذية والتوتمية.

وعلى هذا فإن فكرة وجود إله أو آلهة ليست هي الصفة المميزة للنظام الديني وفي رأيه أن أي نظام ديني يقوم على عنصرين أساسيين: الأول ينطوي على العقائد والأيديولوجيات والثاني يتضمن العبادات والطقوس والممارسات. فالعقائد هي الإطار المرجعي للحالات الفكرية والتصورات الذهنية التي ترتكز عليها الحياة الدينية لكل جماعة بشرية، أما العبادات فهي مبادئ علمية تتجسد في نشاطات سلوكية تتخلل الفترات والأعياد والمناسبات الدينية.

فغذا طبقنا النظام الديني على الديانة التوتمية – التي تعد من أقدم الأديان، وتتصل اتصالاً وثيقاً بكل تكوين اجتماعي تكون العشيرة اساسه – نجد أنها تنطوي على أيديولوجية قوامها تقديس التوتم، وتقديس الرمز التوتمي، وتقديس النوع التوتمي، فالبدائي الذي يدين بالتوتمية يعتقد أنه مشارك في طبيعة النوع التوتمي الذي يحمل اسمه. وليست الرموز التوتمية اشياء مقدسة في ذاتها إذ هناك موجودات حقيقية لها مكان مهم في الطقوس الدينية فمن ناحية الممارسات يلاحظ تحريم أكل التوتم أو قتله أو لمس جزء من أجزائه ويرجع هذا التحريم إلى فكرة المانا المقدسة وهو الاعتقاد بأنه يكمن في التوتم عنصر المانا المقدسة التي يتلف كل شيء غير مقدس.

فإذا حللنا أي نظام ديني – بدائي أو حديث – نجد أعضاء للنظام (هم الرؤساء الدينيون والهيئات الدينية)، ونجد رموزاً وقوى مقدسة، ونجد شعائر وطقوس، ونجد ممارسات وحكماً وشروحات ومحرمات. وعلى هذا فإن درجة القدسية والتبجيل لم تتغير على مر العصور، وإنما يتغير شكل الممارسات ومحتواها فحسب.

انتهت المحاضرة الثانية

Demo Mode
010583